تنمية الصناعات التحويلية للحد من الواردات السلعية وزيادة الناتج المحلى بمصر

صلاح فؤاد عبده شعير

باحث دكتوراه

معهد الدراسات والبحوث الأسيوية

قسم الدراسات وبحوث العلوم السياسية والإقتصادية/ شعبة الاقتصاد

جامعة الزقازيق

المستخلص

تتمتع مصر بوجود فرص جيدة يمكن أن تساعدها في النجاح عبر تنمية الصناعة التحويلية، وذلك بشرط ترتيب الأوليات، ومراجعة الموقف الحالي، وتذليل بعض العقبات التي قد تعرقل عملية التنمية؛ وهذا يتطلب وضع خطة اقتصادية تستهدف تحقيق معدلات نمو قابلة للقياس الكمي، ومقسمة على مراحل زمنية محددة، وبمعدل نمو يوازي حجم الواردات السلعية من الخارج.

استهدف البحث دراسة أهمية توظيف الصناعة التحويلية للحد من الواردات السلعية، وزيادة الناتج المحلي، وذلك عبر معرفة آثار عجز الموازنة، والدين العام، وترتيب الأوليات، على نمو الصناعة، وتراجع الواردات السلعية، ومدى توافر المقومات اللازمة لنجاح الصناعة التحويلية، وسبل تذليل العقبات، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة وجود علاقة معنوية طردية بين توظيف الصناعة التحويلية (كمتغيرمستقل) وبين كل من المتغيرات التابعة التالية كنمو الناتج المحلى الإجمالى، أو تطبيق سياسة الحد من الواردات عبر التصنيع حسب الخامات المتاحة، أو رفع معدل النمو ببعض الصناعات النوعية التي تحقيق نقطة التعادل في حركة التجارة الدولية.

وقد تلاحظ زيادة معدل الواردات السلعية بمصر بصورة مطردة، وهذا يتطلب إيجاد وسيلة للحد من تسرب الدخل القومي عبر الواردات، ولن يتم ذلك إلا بتوظيف الصناعات التحويلية في توفير متطلبات السوق المصري؛ للمساهمة زيادة الناتج المحلي، والحد من البطالة، وزيادة الدخل، ورفع حصة الدولة من الضرائب لتقليص عجز الموازنة؛ وترجع الآمال المعقود على الصناعة التحويلية إلى درجة التشابك القائمة بينها وبين كافة القطاعات الاقتصادية؛ وبما توفره من وسائل، ومعدت صناعية تستخدم في رفع كفاءة الإنتاج الزراعي، والتجاري، وقطاع الخدمات ككل.

Abstract

Egypt enjoys the presence of many good opportunities that could help in achieving success; through the growth of the manufacturing industry. The conditions for that are: Ordering of priorities, reviewing the current situation, overcoming some of the obstacles that could obstruct the growth process. That requires making an economic plan; the objective of which is the achievement of growth rates that could be gauged

quantitatively, sequenced along specific time periods, and with a growth rate that corresponds to the size of the commodity imports.

The objective of the research is the study of the importance of employing the manufacturing industry in reducing importation of commodities and increasing the national product. This is done through knowing and identifying the effects of the budget deficit, the size of the National debt and the ordering of priorities; on the growth of the industry and on the reduction of imports. Also, knowledge is needed about the availability of the necessary factors for a successful manufacturing industry, and the means of overcoming obstacles.

One of the very important conclusions reached by the research is the existence of a significant direct relationship between employment of the manufacturing industry (as an independent variable) and the following consequent variables such as: GNP (Gross National Product) growth and the implementation of an imports reduction policy; a manufacturing industry depending on available raw materials, or increasing the growth rate in some qualitative industries to reach an equilibrium point in the international trade exchange movement.

It is noticeable that there is a steady increase in the rate of commodity imports in Egypt. That requires finding the means to curtail the loss in the national income which occurs through imports. That will only take place by employing the manufacturing industry in providing the demands of the Egyptian market; to contribute in the increase of the national product, reduce unemployment, increase the National income, and increase the share of the state's taxes to cut back on the budget deficit.

Anticipated hopes on the manufacturing industry is based on the extent of the existing interconnectedness between it and all other economic sectors; as they provide the means and the manufacturing tools and equipment which contribute to raising the efficiency of agricultural, commercial as well as the service sector as whole.

المقدمة:

يمثل ارتفاع العجز المستمر بالميزان التجاري في حركة التجارة السلعية بين مصر ومختلف دول العالم مشكلة تؤثر على النمو الاقتصادي بالسلب، فقد ارتفع هذا العجز من ٣٤.١٦ مليار دولار عام ٢٠١٤م إلى ٣٧.٢٨ مليار دولار عام ٢٠١٨م، ويأتي معظم هذا العجز بسبب التوسع في شراء السلع الصناعية من الدول الأجنبية لتلبية الاستهلاك المحلي. وقد أسفر تمويل هذا العجز عبر التوسع في الإقتراض الداخلي والخارجي أن بلغ الدين العام في يونيه ٢٠١٨م نحو ٤٣١٥ مليار جنيه.

تكمن المشكلة الحالية في أن زيادة الديون تعرقل عملية نمو النفقات الاستثمارية ككل والاستثمار الصناعي بصفة خاصة، حيث يتوجه الجزء الأكبر من الموارد والقروض نحو تمويل شراء السلع المختلفة من الخارج، أو في سداد أقساط الديون وفوائدها، ويؤدي السير في هذا الدائرة إلى استنزف مقدرات البلاد وارتفاع معدلات البطالة، وهذا يهدد مستقبل الأجيال الحالية والقادمة، ولذا يتطلب الأمر مراجعة الخريطة الاقتصادية للبلاد ككل؛ بهدف تحديد المجال الاستثماري المناسب.

ونظرًا لأن هيكل معظم الواردات المصرية يتكون من السلع الصناعية؛ يكمن الحل في ضروة تنمية قطاع الصناعات التحولية للحد من الواردات السلعية وزيادة الناتج المحلي. وهذا الاتجاه يتطلب مناقشة مقومات الصناعة التحويلية بهدف علاج مواطن الخلل التي تتمثل في مشاكل الندرة النسبية في كل من: رأس المال، موارد الطاقة اللازمة للتشغيل، ضعف الإبتكار وتراجع القدرة على إنتاج التكنولوجيا محليا.

وتُعد المقومات الإيجابية بالاقتصاد المصري من أهم العوامل التي تضمن فرص للنجاح فعلى سبيل المثال يمثل تصنيع الخامات المحلية ميزة نسبية تضمن نجاح عملية التوسع في التصنيع المحلي، أما الصناعات القائمة على الخامات المستوردة يجب يتم تخطيطها بصورة تضمن تحقيق قيم مضافة عبر التصدير تساوي على الأقل حجم واردات هذه الخامات، أم السوق المصري وقدرته على استهلاك مخرجات الصناعة التحويلية ميزة نسبية في صالح تنمية هذا القطاع.

تتطلب تهيئة المناخ المناسب ضرورة القضاء على الفساد بكل صوره، ومكافحة الإغراق، وتعزيز عناصر المزيج التسويقي لرفع مستوي المنتجات الصناعية بصورة تؤهلها للمنافسة محليا وخارجيا.

يجب العمل على تحقيق نقطة التعادل من خلال التصنيع المحلي لسد حاجة السوق بنسب تساوي الواردات الصناعية، أو تحقيق فائض في عدد من السلع يمكن أن تحقق عوائد من النقد الأجنبي يساوي قيم الواردات الأخري.

مشكلة البحث:

أدى زيادة حجم الواردات السلعية عن حجم الصادرات بمصر إلى زيادة التأثير السلبي على ميزان المدفوعات، وهذا بدوره أسفر عن قيام الحكومة بتمويل الواردات السلعية عبر القروض الخارجية والداخلية، وهذا أثر على معدل نمو الاستثمار الصناعي بسبب استخدام المدخرات الوطنية في سد الديون على حساب تنمية الصناعات التحويلية بصفة خاصة، وتكمن مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١. هل هناك علاقة بين عملية تنمة الصناعة التحويلية ومشاكل الاقتصاد المصري.
٢. هل توجد إمكانية لتوظيف الصناعة التحويلية في الحد من الواردات السلعية وزيادة الناتج المحلي بمصر.
٣. هل هناك معدلات نمو محددة يمكن تحقيها في مجالات تنمية الصناعات التحويلية لتحقيق نقطة التعادل.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث في كونه يركز على استمرار مشكلة زيادة الواردات السلعية بمصر، وما يقترن بذلك من ديون تراكمية تؤدي إلى تراجع الاستثمار، ومن ثم إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وسوف يتم مناقشة ذلك بالتزامن مع عرض أهم المقومات التي يمكن لمصر أن توظفها في مجال تنمية الصناعات التحويلية لرفع معدلات التنمية الصناعية.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى تحليل أثر نمو الصناعة التحويلية على تطبيق سياسات الحد من الواردات عبر التصنيع المحلي، وذلك عبر دراسة مايلي:

١. دراسة تأثير مشاكل الاقتصاد المصري على نمو الصناعة التحويلية.
٢. دراسة وتحليل أثر توظيف الصناعة التحويلية على الحد من الواردات السلعية، وزيادة الناتج المحلي، وتحسن الأداء.
٣. تحديد المعدلات الأولية اللازمة لتحقيق نقطة التعادل لوقف العجز بالميزان التجاري.

فروض الدراسة:

ويمكن تحديد الأهداف الثلاثة السابق ذكرها من خلال اختبار صحة الفروض التالية:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاكل الاقتصاد المصري والصناعة التحويلية.
٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنمية الصناعات التحويلية، وبين زيادة الناتج المحلي.
٣. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنمية الصناعات التحويلية، وبين نسب النمو المقترحة لتحقيق نقطة التعادل.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج التحليلي بهدف مناقشة المشاكل والأهداف والفروض داخل نطاق البحث، علاوة على استخدام أساليب التحليل الإحصائي لتحليل:

١. الاتجاه الزمني العام لدراسة حركة التجارة السلعية وحجم الصناعة التحويلية في الناتج المحلي.
٢. التحليل الإحصائي للقيم الكمية.

نطاق البحث:

من حيث المكان يتناول البحث الصناعة التحويلية بمصر، ومن حيث النطاق الزمني تمثل الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨م النطاق الرئيسي، مع إمكانية استخدام بعض البيانات من فترات سابقة إذا كان ذلك يخدم أهداف البحث.

تنظيم البحث: وسوف يتم تناول ومناقشة البحث في ثلاث محاور رئيسية كما يلي:

المحور الأول: الواقع الحالي للصناعة التحويلية.

المحور الثاني: مقومات الصناعة التحويلية بمصر.

المحور الثالث: أهم المعوقات التي تواجه الصناعة التحويلية بمصر.

المحور الأول: الواقع الحالي للصناعة التحويلية

الصناعة التحويلية هي عبارة عن عدة عمليّاتٍ يتم من خلالها تُحوّل الموادّ الخامّ إلى منتجات نهائيّة تُساهم في توفير الاحتياجات البشرية. ووفقاً لهيئة الأمم المُتّحدة تُعدّ الصناعات التحويليّة عمليّاتِ تحويلٍ ميكانيكيّةٌ لموادّ غير عضويّة أو عضويّة؛ بهدف الوصول إلى موادّ جديدة عن طريق استخدام وسائل يدويّة أو آليّة، سواءً طُبّقت في المنازل أو المصانع، وذلك بهدف توفير السّلع الاستهلاكيّة، أو الثانويّة التي تُستخدَم كموادّ أوليّة في الصّناعة التحويليّة.[1]

[1] - محمد شبع، الصناعات التحويليّة وأهميتها في العراق، العراق: كليّة الآداب-جامعة الكوفة، صفحة: ٣. بتصرّف

تضم الصناعات التحويليّة كل من: الصّناعة الغذائيّة، وصناعة المنسوجات، والملابس، والورق، والخشب، والموادّ النفطيّة، والموادّ الكيميائيّة، والصّناعة البلاستيكيّة، والمعدنيّة، وصناعة الإلكترونيّات، مثل: أجهزة الحاسوب، والالات، وصناعة الأجهزة الكهربائيّة[1]، وغيرها. ويمكن تناول هذه المحور في بعض النقاط التالية:

أولا: أثر مشاكل الاقتصاد المصري على نمو الصناعة التحويلية:

يجب قبل الولوج في موضوع هذا البحث استعراض بعض المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري؛ لأن هذه المشاكل تؤثر على فرص التنمية بصفة عامة، وعلى النمو في قطاع الصناعات التحويلية بصفة خاصة، وذلك بسبب التشابك بين الصناعة وكافة القطاعات الإنتاجية، حيث تعاني الصناعة التحويلية من آثار المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مصر، ولذا سوف يتم عرض بعض العقبات التي تعرقل نمو التنمية الصناعية باختصار شديد، كمايلي:

١ـ **علاقة عجز الميزان التجاري بالصناعة:** ينشأ العجز بالميزان التجاري بسبب زيادة الواردات السلعيةعن حجم الصادرات؛ وعادة ما يكون ذلك العجز نتيجة لضعف هياكل الإنتاج، مما يفقد الصناعة التحويلية القدرة على توفير السلع اللازمة لاحتياجات السوق المحلي، أو عدم قدرة الصادرات الصناعية على تحقق نقطة التعادل، أو الفائض في حركة التجارة بين الدولة الوطنية والعالم الخارجي؛ ولذا يمكن القول أن العجز في مجال التجارة السلعية؛ وسوف يتم متابعة هذا العجز خلال أخر خمس سنوات بمصركما يلي:

الشكل رقم ١ : الميزان التجاري

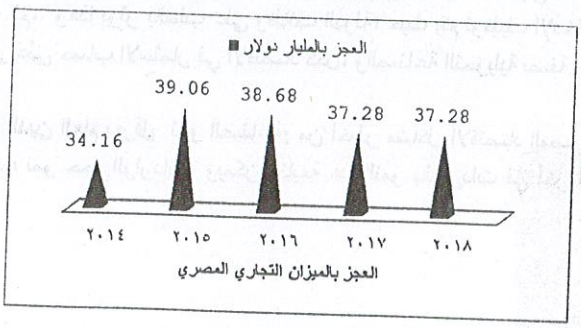

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على التقرير الشهري لوزارة المالية ديسمبر ٢٠١٨م

تشير البيانات أعلاه إلى استمرار نزيف الخسائر بسبب عدم قدرة القطاعات الإنتاجية بالصناعة التحويلية على سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وتلك الأرقام في نمو دائم، وهذا العجز يؤدي

[1]- Kimberly Amadeo (14-7-2017), "Manufacturing Jobs: Examples, Types and Changes" ،the balance, Retrieved 15-7-2017. Edited.

إلى تراكم عمليات تسرب الدخل القومي إلى الخارج، وبالتالي تراجع قدرة الدولة على توفير رؤوس الأموال اللازمة لتنمية الصناعة التحويلية.

٢- **أثر عجز الموازنة على تنمية برامج الصناعة:** يمثل عجز الموازنة أحد النتائج الفعلية لعجز ميزان المدفوعات المستمر، حيث يمثل نمو الواردات زيادة في حجم تسرب العملة، أو الدخل القومي نحو الخارج في شكل واردات، كما أن الأسباب الأخري تتمثل في عشوائية الدعم بكل صوره، وغيرها، ويمكن متابعة عجز الموازنة في أخر ست سنوات كما يلي:

جدول رقم ١: العجز بالموازنة العامة (بالمليون جنيه)

السنة	قطاع الموازنة	فعلى
٢٠١٤	٢٥٥,٤٣٩	٢٥٤,٧١٦
٢٠١٥	٢٧٩,٤٣٠	٢٨٤,٣١٤
٢٠١٦	٣٣٩,٤٩٥	٣٧٠,٣٤٩
٢٠١٧	٣٧٩,٥٩٠	٣٧٩,٥٩٠
٢٠١٨	٣٧١,١٠٨	-
٢٠١٩	٤٣٨,٥٩٤	-

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على التقرير الشهري لوزارة المالية جدول (١٠): ص:٢٥ عدد ديسمبر ٢٠١٨م

ينعكس استمرار عجز الموازنة على الاقتصاد المصري ككل، ويتسبب ذلك في نمو الاقتراض لتمويل احتياجات الدولة المتنوعة، أو لتلبية احتياجات الأفراد من الواردات السلعية المتنوعة، وقد ارتفع عجز الموازنة المخطط من ٢٥٥.٤٤ مليار جنيه عام ٢٠١٤ إلى ٤٣٨.٦٠ مليار جنيه عام ٢٠١٩م، وهذا يؤثر بالسلب على وظائف الدولة؛ حيث يتم توظيف الإدخار المحلي لتمويل هذا العجز على حساب الاستثمار في الاقتصاد ككل، والصناعة التحويلية بصفة خاصة.

٣- **زيادة الدين العام يعرقل نمو الصناعة:** من أخطر مشاكل الاقتصاد المصري هو نمو الدين العام بسبب نمو حجم الواردات، ويمكن متابعة هذا النمو بالواردات في أخر أربع سنوات كما يلي:

الشكل رقم ٢ نمو الورادات المصرية

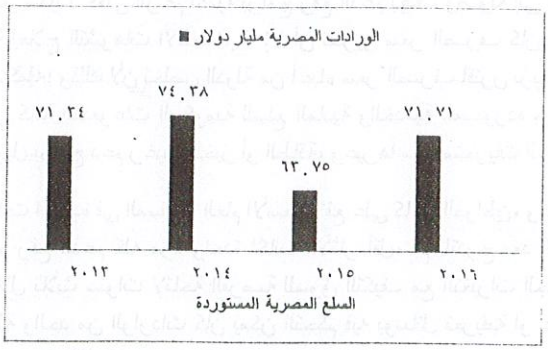

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على التقرير الشهري لوزارة المالية جدول (١٣): صـ:٣٠ عدد ديسمبر ٢٠١٨م

يشير الشكل السابق إلى السلع المصرية المستوردة تشكل ضغطًا على الاقتصاد المصري، حيث بلغت ٧١ مليار دولار بعام ٢٠١٦م، وهذا مع تراجع الإنتاج يؤدي إلى زيادة معدل الاقتراض الحكومي من رأس المال المحلي والخارجي لتمويل الواردات وبالتالي تفاقم المشكلة؛ لأن زيادة الدين العام يعرقل قدرة الدولة على تمويل الأنشطة الاستثمارية ومنها الصناعة.

ورغم تحرير سعر الصرف في نهاية ٢٠١٦م، وتطبيق بعض المراحل من خطة رفع الدعم في مجال الطاقة، والشروع في ضبط باقي أنواع الدعم؛ "فقد بلغ الدين الحكومي (المحلي والخارجي) في نهاية يونيو ٢٠١٧م نحو ٣٧٤٨,٧ مليار جنيهًا بما يوازي من ١٠٨% من الناتج الإجمالى، ليصل إلى ٤٣١٥ مليار جنيهًا وبما يوازي نحو ٩٧,٢% من الناتج المحلى، وذلك في نهاية يونية ٢٠١٨م".[٣]

وحتى لا تكون الأرقام التي تشير إلى تراجع الدين العام من ١٠٨% في يونيه ٢٠١٧م إلى ٩٧.٥% في يونيه ٢٠١٨م ذات دلالات غير دقيقة؛ يجب مراعاة متوسط التضخم بين الفترتين والذي كان" في يونيه ٢٠٧م =٣١.٩% وفي يونيه ٢٠١٨م يساوري ١٠.٩%".[٤]

إذا متوسط التضخم للفترة من يوينه ٢٠١٧م حتي يونيه ٢٠١٨م = ٢١.٤٣١.٩% + ١٠.٩% ÷ ٢ =٢١.٤%.

وهذا يعني أن الدين العام الداخلي والخارجي في يونيه ٢٠١٨م = نسبة الدين من الناتج المحلي + متوسط التضخم= ٩٧.٥% + ٢١.٤% = ١١٨.٩%.

يشير هذا النمو المطرد في حجم الدين العام إلى استمرار الصعوبة في تمويل برامج التنمية الصناعية.

---

[٣] - التقرير المالى الشهرى- وزارة المالية المصرية، ديسمبر ٢٠١٨، صـ: ز

[٤] - التقرير المالى الشهرى- وزارة المالية المصرية، ديسمبر ٢٠١٨، جدول رقم ٤ ص: ١٧.

٤- **ترتيب أولويات الإصلاح:** تتطلب عملية الإصلاح ضرورة ترتيب الأولويات، ويمكن مناقشة ذلك باختصار شديد، فعلى الرغم أهمية برامج رفع الدعم بهدف وصوله إلى مستحقيه، وتحرير سعر الطاقة لعلاج التشوهات الاقتصادية، إلا أن تحرير سعر الصرف كان يجب أن يأتي بعد رفع الدعم بأكمله؛ وذلك لأن تخلص الدولة من أعباء سعر الصرف أقترن بزيادة في الأعباء التي تتحملها عبر كافة المدفوعات الحكومية للسلع المادية والخدمية المستوردة من الخارج، سواء كان في تمويل برامج دعم رغيف الخبز أو الطاقة، وغيرها من المشتريات الحكومية.

النتيجة: كانت الزيادة في المستوى العام الأسعار تقع على كاهل المواطن، والدولة في آن واحد، وربما لو تم رفع الدعم كله مرة واحدة لكانت الآثار أقل، ثم التدرج بعد ذلك في رفع سعر الصرف خلال ثلاث سنوات لإتاحة الفرصة للسوق للتكيف مع التغيرات الجديدة، أما الحد من تسرب العملة والحد من الواردات كان يمكن التحكم فيه بوسائل تعريفية أو غير تعرفية ويمكن التدليل على صحة ذلك الفرض من خلال المؤشرات التالية:

أ- استمرار نمو العجز بالموازنة: كما تم الإشارة إليه بالجدول رقم ١؛ حيث بلغ العجز بقطاع بالموازنة في يونيه عام ٢٠١٦م نحو ٣٣٩.٥ مليارجنيه، وزاد في يونيه عام ٢٠١٧م إلى ٣٧٩.٦ مليارجنيه، ثم في يونيه ٢٠١٨م نحو ٣٧١.١٠ مليار جنيه،ثم في يونيه عام ٢٠١٩م نحو ٤٣٨.٦ مليار جنيه.

ب- زيادة مبالغ الدعم: ارتفع الدعم من ٩٢.٧ مليار جنيه يونيه عام ٢٠١٧م إلى ٩٧.٦ مليار في موازنة ٢٠١٩م.

ج - سعر الصرف والاستثمار العقاري: لقد تأثر قطاع الاستثمار العقاري بتحرير سعر الصرف، "ويمكن رصد ذلك من خلال حجم الاستثمار، والذي كان في يونيه ٢٠١٣م نحو ١٧٤.٢ مليار جنيه، وفي يونيه ٢٠١٦ نحو ٢٨٠ مليار جنيه، في يونيه ٢٠١٨م نحو ٤٥١.٨ مليار جنيه "[٥]، وهذا يعني أن الزيادة عام ٢٠١٦م بلغت ٦٤.٧% عن عام ٢٠١٣م. وبعد تحرير الصرف قد بلغت الزيادة حجم الاستثمار العقاري في يونيه ٢٠١٨م نحو ١٥٩.٣% عن ٢٠١٣م.

وبمراجعة التغير في سعر صرف الدولار الذي كان متوسطه ٦.٦ جنيه قبل تحريره في نوفمبر ٢٠١٦م، وبلغ متوسطه نحو ١٧.٦ جنيه في السنوات اللاحقة؛ هذا يعني أن زيادة الأسعار بلغت ١٦٦% عن عام ٢٠١٣م، وهي أكبر من الزيادة في القيمة الأسمية للاستثمارالعقاري عام ٢٠١٨م بنحو ٦.٣%

النتيجة حسب هذا المؤشر أن القيمة الأسمية للاستثمار العقاري أقل من القيمة الحقيقة للاستثمار عام ٢٠١٣م بنحو ٦.٣%.

الفرصة البديلة للإصلاح الاقتصادي: كان من الأفضل في الفترة ما بين ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩م هي التخلص من كل الأعباء الخاصة بالدعم عام ٢٠١٦م أولا، للتخلص من كل الأعباء الحكومية، ثم تأتي الخطوة الثانية وهي التدرج في تحرير سعر الصرف على ثلاث سنوات،

---

[٥] - التقرير المالى الشهرى- وزارة المالية المصرية، ديسمبر ٢٠١٨، مرجع سابق ص:١٢

تنتهي عام ٢٠١٩م؛ على أن يقترن كل ذلك بخطة تفتش حكومي صارمة، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفقر، مع التركيز على الاستثمار الإنتاجي فقط.

ترجع أهمية هذا الطرح في ضرورة تريب الأوليات لاحقًا للخروج بأفضل النتائج.

ثانيًا: دور الصناعة في حل مشكلة البطالة: تمثل الصناعة مجالاً حيويًا لاستقطاب العمالة، تشكل البطالة قنبلة موقوتة من حيث الآثار السلبية؛ وذلك سواءً من الناحية الأمنية أو الاجتماعية، ويمكن متابعة البطالة في أخر خمس سنوات كما يلي:

الشكل رقم: ٣

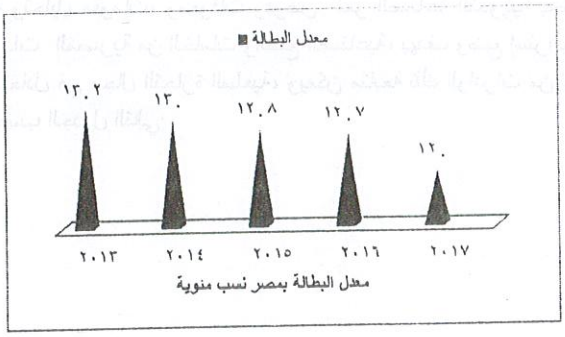

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على التقرير الشهري لوزارة المالية، نظرة عامة على الأداء الإقتصادى والمالى صـ:٢ عدد ديسمبر ٢٠١٨م

رغم تراجع البطالة بنسبة ١.٢% عما كانت عليه عام ٢٠١٣م إلا أنه يجب معالجة تلك المشكلة عبر نشاط اقتصادي حقيقي لزيادة معدلات التشغيل ومن ثَّم الناتج المحلى وحصة الدولة في الضرائب، فبقاء نحو ١٢% من قوة العمل كطاقات عاطلة تؤثر على السلام الاجتماعي، ومعدلات الجريمة، ونظرًا لأن الصناعة التحويلية تُعد من أهم المجالات التنموية المنوط بها استقطاب عرض العمل المحلي؛ لذا فإن جمود أو بطء التوسع في هذه الصناعة؛ يعرقل عمليات توظيف الطاقات البشرية العاطلة.

يكمن الحل الجذري للخروج من الأزمة الاقتصادية بمصر؛ بضرورة إيجاد وسيلة لزيادة الإنتاج؛ ويُعد النمو في الصناعة، والزراعة، والسياحة، وتقليص الواردات، وزيادة حجم الصادرات في حركة التجارة الدولية من أهم الوسائل التي تحقق علاج الخلل الاقتصادي، ويرجع سبب التعويل على الصناعة التحويلية لحل بعض هذه المشاكل؛ إلى أن التوسع الزراعي محكوم بأمرين:

- ندرة الماء كمصدر لتوفير المنتجات الغذائية والخامات الصناعية، وهذا يقيد التوسع الأفقي في مجال الزراعة.

- كما أن التوسع الرأسي لزيادة حجم الإنتاج الزراعي مقيد بالإمكانيات المتاحة؛ والقدرة على تطبيق إستراتجيات الزراعة الحديثة، في مجالات الهندسة الوراثية، واستخدام الصوب الزراعية الحديثة، وكل ذلك مسار موازي قد يستغرق وقت أطول.

كما أن التعويل على التنمية السياحية محفوفة بمخاطر الأرهاب بالداخل، والصراعات الإقليمية والدولية بالخارج، وخاصة أن النظام العالمي قائم على التناقضات المرشحة للإنفجار في أي لحظة.

ثالثًا: أهم الواردات السلعية بمصر:

تتطلب مناقشة وتحليل مقومات، ومعوقات وفرص نمو الصناعة التحويلية بمصر؛ ضرورة معرفة أهم الواردات المصرية من الخامات والسلع الصناعية، بهدف وضع إستراتجيات تنموية تضمن تحقيق التعادل في مجال التجارة السلعية، ويمكن متابعة تلك الوادرات من عام ٢٠١٣م حتى ٢٠١٦م حسب الجدول التالي:

الجدول رقم ٢: أهم الواردات من الخامات والسلع الصناعية لمصر (بالمليون جنيه)

م	البيان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
أولا: السلع الغذائية الأولية والمصنعة					
١	سلع غذائية أولية للصناعة	٣١,٦٧٩	٢٤,٩٧٨	٢٦,٥٥٥	٢٩,١٣٣
٢	سلع غذائية مصنعة للصناعة	١٢,٤١١	٧,٥٤٩	١٠,٠٧١	١٦,١١٥
٣	سلع غذائية مصنعة للاستهلاك	١٨,٧٥٩	١٥,٦٨١	٢٤,٣٢٠	٣١,٩٨١
مجموع		٦٢٨٤٩	٤٨٢٨٨	٦٠٩٤٦	٧٧٢٢٩
ثانيا: الخامات الصناعية والطاقة					
١	مستلزمات صناعية أولية	٣١,٦٤٧	٢٦,٥٥٢	٢٥,٨٩٥	٢٨,٠١٥
٢	مستلزمات صناعية مصنعة	١٣٨,٥٥٥	١٣٥,٦٩٩	١٥٣,٧٩٩	١٩١,٧٧٩
٣	وقود وزيوت خام	٢٣,٢١٤	٤٨,٧٣١	١٨,٠٠٢	١١,٥٠١
٤	وقود مصنع و وقود اخرى	٣١,٩٩٥	٤٢,٠٨٣	٢٧,٣٠٨	٥٨,٦٣٦
مجموع		٢٢٥٤١١	٢٥٣٠٦٥	٢٢٥٠٠٤	٢٨٩٩٣١
ثالثا: سلع رأسمالية					
١	سلع رأسمالية عدا معدات النقل	٤٢,٥٢٧	٤٥,٨٤٥	٥٠,٣١٦	٦٠,٨٧٥
٢	قطع غيار وأجزاء سلع رأس مالية	٢٠,٤٠٣	٢٢,١٧٩	٢٤,٣٣٢	٢٧,٨٨٨
مجموع		٦٢٩٣٠	٦٨٠٢٤	٧٤٦٤٨	٨٨٧٦٣
رابعا: السيارات ووسائل النقل					
١	سيارات الركوب	٩,٠٩٨	٧,٤٠٨	١٦,٧٩٤	٢٥,٤٠٧
٢	غيرها من السيارات	٨,٤٨٠	٧,٠٨٣	٩,٩٩١	١٦,٩٢٢
٣	قطع غيار وأجزاء وسائل نقل	١٦,٧٨٤	١٦,٣٢٠	١٧,٥٨٦	٢٢,٤١٩
مجموع		٣٤٣٦٢	٣٠٨١١	٤٤٣٧١	٦٤٧٤٨
خامسا: سلع متنوعة					
١	سلع إستهلاكية معمرة	٦,٠٩١	٦,٥٣٨	٦,٧٦١	٧,٤٠١
٢	سلع إستهلاكية نصف معمرة	٨,٦٠٤	٧,٥٦٢	١٠,٩١٦	١٥,٣٠٠
٣	سلع إستهلاكية غير معمرة	١٧,٣٤٢	٢٠,٥٢٥	٢٠,٩٤٧	٢٥,٤٥٨
٤	سلع أخرى	٧٥	٦٨	٥٧١	٩٢٣
مجموع		٣٢١١٢	٣٤٦٩٣	٣٩١٩٥	٤٩٠٨٢
إجمالي الواردات السابقة	للمجموعات	٤١٧٦٦٤	٤٣٤٨٨١	٤٤٤١٦٤	٥٦٩٧٥٣

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على التقرير الشهري لوزارة المالية جدول (١٣): ص:٣٠ عدد ديسمبر ٢٠١٨م

تشير البيانات أعلاه إلى أن الواردات الصناعية الأولية أو تامة الصنع قد ارتفعت من ٤٣٤.٩ مليار جنيه عام ٢٠١٣م إلى ٥٦٩.٨ مليار جنيه عام ٢٠١٦م. وبالتالي يمكن تحليل بيانات الجدول السابق طبقًا للمقومات التي يجب توافرها؛ لقيام صناعة وطنية جادة.

عادة ما تعتمد معظم الدّول على المقوّماتِ التي تملكها في بناء الصناعات الوطنية، وفي حالة ندرة بعض هذه المقومات يتم استيراد ما يلزم من أجل تطوير الصناعة وتنميتها، ولذا سوف يتم تناول أهم مقومات الصناعة التحويلية بمصر كما يلي:

أولا- توافر رأس مال كاف: إذا كان رأس المالِ من المقومات الهامة لنجاح الصناعة إلا أنه يمكن القول أن مصر تعاني من ندرة نسبية في رأس المال، ويمكن مناقشة ذلك الأمر كما يلي:

١- الواقع الاستثماري في المجال الصناعي: أثبتت التجارب الدولية أن الصناعة التحويلية لا تقوم إلا من خلال رأس المال المحلي، كما أن إقامة فروع للشركات الصناعية متعددة الجنسيات بمصر؛ يأتي في المقام الأول بهدف الاستفادة من السوق أو بسبب إنخفاض التكاليف ويتم الإنتاج تحت أسماء تجارية أجنبية، وهذا يجعل من القطاع الصناعي مجرد صناعة للتجميع، وهذا لا يسهم في توطين التكنولوجيا بمصر. ويمكن مناقشة واقع الاستثمار الصناعي بمصر حسب الجدول التالي:

جدول رقم ٣: الاستثمار في الصناعة (بالمليار جنيه)

السنة	الاستثمار في الصناعة والمنتجات البترولية
٢٠١٣	٠.١٠١
٢٠١٤	٠.٠١٥
٢٠١٥	٧.٧١٩
٢٠١٦	٤٩.٠
٢٠١٧	٥٦.٨٤
٢٠١٨	٠.٠٨٠

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على التقرير الشهري لوزارة المالية جدول (٣): صـ:١٣ عدد ديسمبر ٢٠١٨م.

تشير الأرقام السابقة إلى أن الاستثمارات أعلاه لا تلبي الطموحات الوطنية، فالأرقام حيث كان حجمها أعوام: ٢٠١٣م،٢٠١٤م، ٢٠١٨م على التوالي نحو: ١٠١، ١٥، ٨٠ مليون جنيه، وهي غالبًا استثمارات هزيلة في مجال الصناعة التحويلية.

أما الأعوام:٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧م فقد كانت الاستثمارات فيها على التوالي: ٧.٧، ٤٩، ٥٦.٨ مليار جنيه، وهي غالبًا توجهت نحو الاستثمار في الصناعات الاستخراجية: كالنفط والغاز، والثروة المعدنية؛ ونظرًا لأن الصناعات الاستخراجية تحت سيطرة رأس المال الأجنبي، وتجني الشركات متعددة الجنسيات معظم أرباحها؛ لذا يجب مرحليا عدم التعويل عليها؛ وذلك إلى حين تمصير الصناعة الاستخراجية من خلال تدشين شركات وطنية عملاقة، وهذا يحتاج وقت. وبالتالي أصبح من المناسب إعادة تخطيط الصناعة التحويلية لتعزيز القيم المضافة.

٢- الإدخار المحلي والاستثمار الصناعي: يجب لتعزيز نمو الصناعة التحويلية توظيف رأس المال المحلي؛ لتمويل التوسع الصناعي، أو لإقامة صناعات جديدة، وهذا يتطلب معرفة حجم الإدخار القومي، لتوظف القدر الملائم في خدمة المجال الصناعي؛ ولذا سوف يتم عرض المبالغ المتاحة للاستثمار عبر الإدخار المحلي كما يلي:

الجدول رقم ٤ : نسبة الإدخار إلى الناتج القومي (بالمليار جنيه)

السنة	الإدخار إلى الناتج الإجمالي	الناتج المحلي	قيمة الإدخار
٢٠١٣	%٧.٩	١٩٢٥	١٥٢.١
٢٠١٤	%٥.٢	٢٢٠٦	١١٤.٧
٢٠١٥	%٥.٨	٢٤٧٣	١٤٣.٤
٢٠١٦	%٥.٥	٢٦٧٤	١٤٧.١
٢٠١٧	%٣.١	٣٤١٠	١٠٥.٧
٢٠١٨	%٦.٢	٤٣٣٤	٢٦٨.٧
متوسط الإدخار السنوي في ست سنوات			١٥٥.٣

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على التقرير الشهري لوزارة المالية سبتمبر ٢٠١٨م

يشير الجدول السابق إلى أن متوسط الإدخار بمصر طبقًا لآخر ست سنوات يبلغ نحو ١٥٥.٣ مليار جنيه، وهذه الأموال تشمل كافة مجالات الاستثمار بمصر.

الاستثمار= الإدخار (S = I)

وحسب هذه المعادلة يمكن حساب حجم الاستثمار بمصر حسب متوسط الإدخار البالغ: نحو ١٥٥.٣ مليار جنيه، أو حسب الأدخار بكل سنة على حدة، وذلك كما بالجدول رقم ٤، وذلك لتحديد نسب الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الصناعية بنسب توازى مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي، والتي يمكن حسابها حسب الجدول التالي:

جدول رقم ٥: نسبة الصناعة التحويلية إلى الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالمليار جنيه)

السنة	قيمة الصناعات التحويلية	الناتج المحلي	النسبة	الإدخار السنوي بالجدول السابق	الاستثمار الصناعي المفترض
٢٠١٣	٣٠٨.٩٨	١٩٢٥	%١٦.١	١٥٢.١	٢٤.٥
٢٠١٤	٣٥٧.٢٧	٢٢٠٦	%١٦.٢	١١٤.٧	١٨.٦
٢٠١٥	٤٠٨.٠٧	٢٤٧٣	%١٦.٥	١٤٣.٤	٢٣.٧
٢٠١٦	٤٥٦.٢٣	٢٦٧٤	%١٧.١	١٤٧.١	٢٥.٢
٢٠١٧	٥٧٠.٥٩	٣٤١٠	%١٦.٧	١٠٥.٧	١٧.٦
٢٠١٨	٧٢٢.٤١	٤٣٣٤	%١٧.٨	٢٦٨.٧	٤٧.٨
المجموع			١٠٠.٤	٩٣١.٧	١٥٦.٤
متوسط نسب الصناعة التحويلية من			%١٦.٧	١٥٥.٣	٢٦.٢

الناتج المحلي - متوسط الإدخار- متوسط الاستثمار الصناعي المفترض			

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على التقرير الشهري لوزارة المالية جدول (٢): صـ:١٢ عدد ديسمبر ٢٠١٨م

يتضح حسب الجدول السابق أن متوسط نصيب الصناعة التحويلية عام ٢٠١٦م بلغ نحو ١٦.٧% من الناتج القومي، "منها "٤.٦١% في صناعة تكرير النفط وحدها" [٦]

يشير متوسط الاستثمار المفترض إلى أن الأموال التي كان من المتوقع أن تدخل في مساهمة الصناعة التحويلية سنويًا نحو ٢٦.٢ مليار جنيه على الأقل كل عام، بإجمالي ١٥٦.٤ مليار جنيه في ست سنوات.

بيد أن المشكلة كانت في العجز النقدي بالموازنة العامة،حيث بلغ هذا العجز عام ٢٠١٨ نحو ١٦٢.٣٤ مليار جنيه "[٧] وهذا المبلغ أكبر من متوسط الإدخار البالغ ١٥٥.٣ مليارجنيه، ويمكن توضيح أسباب جمود الاستثمار بالصناعات التحويلية كما يلي:

أ- استمرار عجز الموازنة: يلتهم عجز الموانة معظم حجم الإدخار القومي، ويمكن قياس ذلك كميا طبقًا للأساس النقدي على أساس توزيع الإدخار القومي بنسب حسب مساهمة كل قطاع في الناتج القومي كالتالي:

- **صافي متوسط الإدخار القومي بالجدول رقم ٤** = متوسط الإدخار – عجز الموازنة = ١٥٥.٣- ١٦٢.٣٤= - ٧.٠٤ مليار جنيه (بالسالب) وتلك النتيجة تؤكد تراجع الاستثمار من الناحية النظرية، لأن تمويل عجز الموازنة يتم عبر القروض بنسب تفوق حجم الإدخار.
- **صافي الإدخار الفعلى حسب بيانات عام ٢٠١٨ فقط** = حجم الإدخار عام ٢٠١٨م - عجز الموازنة = ٢٦٨.٧ – ١٦٢.٣٤=١٠٦.٣٦ مليار جنيه. وطبقًا لنسبة مساهمة الصناعة بالناتج القومي لذا العام، وهي ١٧.٨%، فأن الأموال التي كان من المفترض استثمارها بالصناعة التحويلية بالنسبة لصافي الإدخار بعد خصم عجز الموازنة يساوي ١٨.٩ مليار جنيه، وطبقًا إجمالي الإدخار بذات العام يساوي نحو ٤٧.٨ مليار جنيه، إلا أن الأموال التي دخلت الصناعة التحويلية في ذات العام لم تبلغ سوى ٨٠ مليون جنيه فقط كما بالجدول رقم ٣.

تؤكد القراءات السابقة أن عجز الموازنة يسهم بقدر كبير في تقليل حجم الإدخار المعروض للاستثمار ككل والصناعي بصفة خاصة، كما أن الأموال المفترض توظيفها في الصناعة التحويلية لم يتم استثمارها في توسعات جديدة بهذا القطاع.

ب- ارتفاع سعر الفائدة: تعرقل الفائدة المرتفعة عملية التنمية الصناعية، ويمكن متابعة نمو سعر الفائدة بمصر في الفترة ما بين يونيه ٢٠١٣: يونيه ٢٠١٨ م كما يلي:

الشكل رقم ٤: ارتفاع سعر الفائدة من يونيه ٢٠١٣م حتييونيه ٢٠١٨م

[٦] - نسبة محسوبة من الباحث اعتمادا على التقرير الشهري لوزارة المالية جدول (٢)عدد ديسمبر ٢٠١٨م: صـ:١٢.
[٧] - التقرير المالى الشهرى- وزارة المالية المصرية، ديسمبر ٢٠١٨، صـ: و

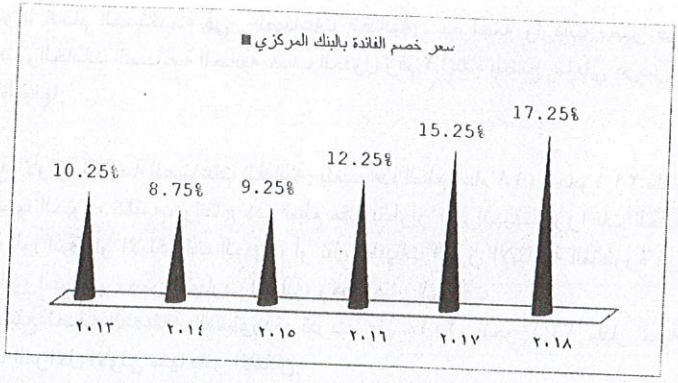

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على التقرير الشهري لوزارة المالية جدول (١٣): صـ:٣٠ عدد ديسمبر ٢٠١٨م.

يتضح مما سبق أن زيادة سعر الفائدة في الأعوام الخمس الماضية أنما جاء بسبب قلة عرض النقود في البنوك المصرية، وكان هذا النقص أما لتمويل عجز الموازنة، أو للتوسع في أنشطة اقتصادية أخري على حساب الصناعة. وبصفة عامة تؤدي الزيادة في سعر الفائدة إلى الإحجام عن الاستثمار، وخاصة الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية.

ج- الإفراط في الاستثمار العقاري ككل: يتحرك رأس المال نحو هذا النشاط بسبب قدرته على امتصاص التضخم، عبر الزيادة في قيم العقارات بمعدلات كبيرة، وخاصة في مجال الإسكان فوق المتوسط ، والفاخر، والسياحي، رغم عدم استغلال الطاقات العاطلة القائمة بالسوق العقاري ككل، بلغ الاستثمار العقاري نحو ٤٥١,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٨م، وقد جاء هذا التوسع على حساب باقي الإنشطة الإنتاجية، وعلى رأسها الصناعات التحويلية.

د- عدم وجود خريطة صناعية واضحة المعالم: تتطلب عملية الإصلاح الاقتصادي في ظل ندرة رأس المال؛ ترتيب الأوليات، أو توفير البيئة المناسبة بهدف تشجيع الاستثمار الصناعي؛ لأنه يجب وضع الخطط التي تلبي متطلبات السوق المصري من السلع الصناعية، أو لإنتاج سلع صناعية تحقق فائض عبر الصادرات يحق التوازن في التجارة السلعية مع دول العالم.

٣- رأس المال الأجنبي: يجب تحديد مسارات رأس المال الأجنبي في مجال الاستثمار الكلي بدراسات جدوى تؤكد تحقق فائض لخدمة الاقتصاد المصري، وخاصة الصناعات التحويلية، فرغم ندرة رأس الذي يستهدف هذا المجال، يجب ألا يفتح الباب إلا للصناعات النوعية التي تضمن توطين التكولوجيا الحديثة بمصر.

ثانيا- توفّر المواد الخام: تشكل المواد الخام الأولية المتواجدة في الطبيعة بشكلها الطبيعي، أو التي تحتاج إلى إعادة تصنيع من أجل الاستفادة منها، أهم العوامل التي تضمن نجاح الصناعة، وتقسّم المواد الخام إلى عدة أقسام كالتالي: مواد نباتيّة كالقطن، والمطاط، والخشب. مواد حيوانية كاللحوم، والجلود. مواد معدنية كالحديد، والذهب، والنحاس. مواد نطلق عليها مصطلح "مواد نصف مصنعة" ويمكن عرض أهم هذه المواد كما يلي:

١- **المواد الخام المستخدمة في الصناعات الغذائية:** بمراجعة واردات مصر في مجال الواردات والخامات الصناعية الغذائية حسب الجدول رقم ٢ أعلاه يتضح ما يلي عرض ذلك في عدة نقاط منها:

أ- **السلع الأولية اللازمة للصناعات الغذائية:** بلغت هذه السلع عام ٢٠١٨ نحو ٢٩.١ مليار جنيه، ومن أهمها الحبوب كالقمح، وإنتاج هذه السلع مقيد بتطوير إستراتجيات الزراعات الحديثة عبر الهندسة الوراثية، أو الابتكارات الجديدة، أو نقل تطبيقات الفنون الإنتاجية المتطورة في مجال الإنتاج الزراعي من بعض التجارب الدولية، وهذا يحتاج إلى وقت.

ب- **السلع نصف المصنعة المستوردة:** قدرت عام ٢٠١٨م بنحو ١٦.١ مليار جنيه يمكن تصنيعها المراحل الأولى منها بقدر الإمكان.

ب- **السلع الغذائية تامة الصنع المستوردة:** ويمكن تصنيعها محليا بالتدرج، حيث يستوعب السوق المصري صناعات قدرها ٣٢ مليار جنيه تقريبًا طبقًا لإحصائيات ٢٠١٨م.

٢- **توظيف المخلفات صناعيا:** تشمل المخلفات الصلبة كل مخلفات الأنشطة المتنوعة في صورة صلبة، وهي نوعان، الأول المخلفات الصلبة بالمناطق الحضارية- ومنها: القمامة بكل صورها- والمخلفات الصناعية، والمخلفات الصحية - مخلفات المطابخ، والمكاتب، ومواد التغليف والتعبئة- ومخلفات الصرفي الصحي من الحمأة، ومخلفات الهدم والبناء، مخلفات تطهير الترع والمصارف، والمخلفات الزراعية.

أما النوع الثاني هو المخلفات الريفية ومنها: المخلفات المنزلية، وروث الحيوانات، ومخلفات المحاصيل القابلة للتدوير، ومخلفات بقايا الأسمدة، والمبيدات والعبوات الفارغة، مخلفات المؤسسات التعليمة والخدمية، والصناعية.وكل هذه المخلفات يمكن توظيفها صناعي، ومنها:

أ- **المخلفات الصلبة:** "تبلغ المخلفات بمصر حسب إحصائيات عام ٢٠١٤م نحو ٧٩ مليون في العام الواحد،:وتنقسم المخلفات الصلبة البلدية إلى: مواد عضوية بنسبة ٥٠ : ٦٠%، ومواد ورقية بنسبة ١٠% : ٢٥% ومواد بلاستكية بنسبة ٣% : ١٢%، ومواد معدنية بنسبة ٢% : ٧%، ومواد زجاجية بنسبة ١% : ٥%، ومواد نسجية وعظمية، وأخرى بنسبة ١٢% : ٣٥% . وكمثال تبلغ القيمة الاقتصادية للمخلفات الصلبة: على سبيل المثال لا الحصر، تقدر المخلفات الصلبة مجال الهدم والبناء بنحو ٤ ملايين طن، وبالفرز تنتج بخلاف الكتل الخرسانية منها: ٣٢٠ ألف طن سنويا الحديد، ١٦٠طن سنويا من البلاستك،٤٦٠ طن مواد خشبية، ١٠٠ الف طن من المعادن".[٨]

يتضح ذلك أن المخلفات الصلبة هي مواد ذات قيم مالية، يتم فرز بعضها يدويا عن طريق التجار، والعاملين في مجالات جمع القمامة، وخاصة الحديد، والمعادن، والبلاستك، وتباع ويعاد تدويرها بالمصانع، ولكن تبقى بعض المخلفات الأخري غير مستغلة، مثل المخلفات العضوية، والمخلفات الزراعية، والتي يمكن أن تستخدم في إنتاج الإسمدة، أو الطاقة الحيوية، أما التخلص من المخلفات الإلكترونية فهو يحمي المجتمع من أضرار التلوث.

---

[٨] - نفيسة سيد أبو السعود وأخرون، الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٧٦، القاهرة، عدد يوليو ٢٠١٧م، ص: ٦ حتى ١٢، و١٧، بتصرف.

ب - **مخلفات الحيوانات وصناعة الجلود:** تقف صناعة الجلود على درجة من الأهمية، وذلك لكونها مرتبطة بالصناعات الصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة، "فعلى سبيل المثال بلغت الصادرات المصرية من الجلود عام ٢٠١٠ ما قيمه ١.٣مليار جنيه ،وفي عام ٢٠١١ صدرت ما قيمته ٩٤٣,٦٦ مليون جنيه" [٩]

يمثل هذا القدر الهائل من الثروات في الجلود الخام اللازمة للصناعة فرصة هائلة تتفق مع الدراسات التي تطالب بضرورة تصنيع الخامات المحلية لسد حاجة السوق المحلي والدولي، أن سد حاجة السوق من الصناعة الجلدية يسهم في الحد من الواردات، وتصدير منتجات تامة الصنع منها يرفع حجم القيمة المضافة للاقتصاد القومي عبر الصناعة.

٣- **القطن المصري وصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة:** تعد هذه الصناعة هامة للغاية نظرًا لأن السوق المحلي المتاح أمامها هو احتياجات "نحو ٩٣.٣ مليون نسمة حسب إحصائيات عام ٢٠١٧م، وبنسب نمو سكاني تبلغ ٢,٤% سنويا تقريبًا"[١٠]، ومستقبل هذه الصناعة مرتبطة بزراعة القطن، والكتان في مصر، حيث ترتبط زراعة القطن بصناعات أخرى مثل: الصناعات الغذائية للحصول على الزيوت النباتية، الأعلاف الحيوانية القائمة علي مخلفات العصر، صناعة النسيج من الصناعات الهامة، والمهن المرتبطة بها من الصناعات التالية:

- "غزل ونسج الخيوط الطبيعية ، وتهيئتها وجميع العمليات التحضيرية الخاصة بها.
- صباغة وتجهيز المنسوجات ، وجميع العمليات المتعلقة بتهيئتها بما فى ذلك أعمال الرسم والزخرفة والطبع على الأقمشة.
- نسج البطاطين والسجاد والكليم.
- صناعة التريكو والعقادة وشغل الستارة وغيرها.
- صناعة الملابس الجاهزة والأزياء بكافة أنواعها، والصناعات المتعلقة بها كالبرودريه والتطريز وغيرها.
- صناعة الحبال ، والدوبارة ، والخيش ، واللباد ، والمشمع غير المصنوع من الكاوتشوك.
- عمليات التعطين وفصل الألياف من الكتان ، والجوت ، والتيل والقطن ، وغيرها.
- حلج الأقطان وكبسها". [١١]

لقد بلغت "كميات الخامات المستوردة من الغزول الأجنبية فقد بلغت عام ٢٠٠٩ نحو ٢.٥٩ مليار جنيه". [١٢]، وحسب الجدول رقم ٢ فإن الواردات بعام ٢٠١٨م من المستلزمات الصناعية الأولية نحو ٢٨ مليار جنيه، منها الغزول والمواد اللازمة لصناعة النسيج، وبالتالي يمكن إعادة تأهيل صناعة الغزل والنسيج لاستقبال القطن المصري الجديد كمادة خام لازمة للصناعة، علاوة على الغزول من الألياف الصناعية القائمة على صناعة البتروكيماويات.

---

[٩] - هيئة التنمية الصناعية ، بيان الهيئة العامة للرقابة على الصادرات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١ www.ida.gov.eg

[١٠] - التقرير المالى الشهرى- وزارة المالية المصرية، ديسمبر ٢٠١٨، مرجع سابق

[١١] - نقابة الغزل والنسيج وصناعة الملابس، اتحاد عمال نقابات مصر www.etuf-egypt.org

[١٢] - تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠١١م.

وعلى الرغم من "وجود ما يقرب من ٤٠٠٠ شركة في مصر في مجالات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة حتى عام ٢٠٠٧، تمثل صناعة الملابس منها ٧٥% والنسيج ٢٥% إلا أن هذه الصناعة مازالت لا تلبي الطموح الوطني" [١٢] ويمكن أن تسهم هذه الصناعات في الحد من البطالة، لأنها تتميز بأنها كثيفة العمالة.

يتضح من العرض السابق أن هناك مجالاً آخر لإنتاج بدائل الخام المستورد صناعياً، ودخول مصر لعصر إنتاج الألياف الصناعية، والمخلطة تمهيداً للسيطرة على السوق المحلي، لغزو الأسواق الخارجية. ودليل النجاح المرتقب لهذه الصناعة مايلي:

- **التجربة التاريخية:** نجاح هذه الصناعة منذ تأسيس أول شركة مصرية لصناعة الغزل والنسيج عام ١٩٢٧، وهذا النموذج القديم الحديث ما زال قابلاً للتكرار، لقد أطلق المحلة الكبرى مانشيستر مصر ١٩٣٦م، وتحولت إلى شركة عملاقة تستهلك ٩٠% من القطن المحلي، وكانت الغزول المنتجة نحو ١٠,٧٢مليون كجم من الغزل".[١١]
- **حجم السوق المصري:** حسب الجدول رقم ٢ فقد بلغت واردات مصر من السلع الصناعية المصنعة نحو ١٩١.٨ مليار جنيه، ومنها صناعة الملابس الجاهزة، والغزل والنسيج.

ثالثًا - **الطاقة اللازمة للتشغيل:** تُعد الطاقة من أهم متطلبات التنمية الصناعية، والنشاط الاقتصادي ككل، وتعاني من مصر من ندرة نسبية في الطاقة، ويمكن تناول موقف الطاقة بمصر كما يلي:

الجدول رقم ٦: موقف الطاقة بمصر حسب إحصائيات عام ٢٠١٦م

م	البيان	الاحتياطي بالتريليون برميل	الاحتياطي بالتريليون متر مكعب	الإنتاج بالألف برميل للنفط والغاز المصاحب	الإنتاج بالمليار متر مكعب	الإنتاج	الاستهلاك	الاستيراد	التصدير
						الأرقام بالألف برميل مكافئ يوم			
١	النفط	٣٣.٤	-	١٣٠٧.٣	-	-	٨٤٤	٧٨.٧	٢٣٦.٤
٢	المشتقات النفطية	-	-	٥٢٩	-	-	٨٨٦	٣٥٧	٤٩.٣
٣	الغاز	-	٢.٠٨٦	-	٤٢٠		٤١٩.١		٠.٩٩
٤	الفحم	-	-	-	-	٨.٦	-	-	-
٥	الطاقة المائية	-	-	-	-	٦٣.٧	٦٣.٧	-	-
٦	ميزانية الطاقة بمصر					١٥٥٧	١٨٢٥	٢٦٣	-

المصدر: إعداد الباحث إعتمادًا على التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، الكويت، ٢٠١٧م.

[١٢] - رشا التناوي، المنسوجات والملابس الجاهزة، الهيئة العامة للاستثمار، القاهرة ٢٠٠٧م.

[١١] - رشاد كامل، طلعت حرب ضمير وطني، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٩م.

يقصد بالطاقة المتكافئة بأنها أسلوب قياس موحد لمجموع الطاقة المستخدمة، مقومة ببرميل النفط، يطلق عليها برميل نفط مكافئ، حيث تقدر وحدات الطاقة الموجودة في الغاز، أو الطاقة المتجددة، أو الفحم، أو الطاقة الكهرومائية، أو الطاقة النووية إن وجدت، بما يساويها من من برميل النفط، بوحدة قياس تسمى برميل نفط مكافئ.

تشير البينات التي بالجدول أن مصر تتمتع بميزة محدودة في مجال الطاقة، ويمكن تعديل ميزانية الطاقة من خلال البحث والتنقيب، كما أن زيادة الطلب بسبب التنمية الصناعية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة يمكن تغطيته من أرباح الأنشطة الجديدة، وعليه تمثل الظروف الحالية فرصة للتنمية الصناعية.

٢- **الطاقة المتجددة:** تسير الخطط الإستراتيجية بمصر في أتجاه يستهدف رفع نسب استخدام الطاقة المتجددة ، فعلى سبيل المثال أقر المجلس الأعلى للطاقة في فبراير ٢٠٠٨م أن تصل نسب توليد الطاقة المتجددة في عام ٢٠٢٢م نحو ٢٠% من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة بمصر يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة ٦٧%. وتم في ٢٠١٦م تحديث الخطة لتصل الطاقة المتجددة المستهدفة إلى ٤٢% من الطاقة المولدة عام ٢٠٣٥م.[١٥] وهذا في صالح الصناعة.

٣- **الطاقة النووية:** وقعت مصر في ١٩ نوفمبر ٢٠١٥ مع الحكومة الروسية اتفاقية تعاون تقضي بإنشاء محطة نووية تضم أربع وحدات لإنتاج الطاقة الكهربائية في منطقة الضبعة، حيث ينتج كل مفاعل حوالي ١٢٠٠ ميجاوات، بتكلفة تقدر بحوالي ١٠ مليارات دولار. وسوف تبدأ روسيا في البناء عام ٢٠٢٠م، ومن المقرر أن ينتهي العمل بأول وحدة للطاقة النووية بحلول عام ٢٠٢٦م، وآخر للأنتهاء من بناء المحطة عام ٢٠٢٩م، سوف تمول روسيا حوالي ٨٠% من المكون الأجنبي بقرض، بينما تمول مصر نحو ٢٠%، من باقي المستلزمات.[١٦] وهذا يعزز الوفاء بالطلب المستقبلي على الطاقة.

يشير الواقع الحالي أن مصر تنتج نحو ١.٥٥٧ مليون برميل مكافئ يوميًا، ويقدر الاستهلاك بنحو ١.٨٢٥ مليون برميل مكافئ ويبلغ إجمالي العجز نحو ٢٦٨ ألف برميل مكافئ، حسب إحصائيات ٢٠١٦"[١٧"]، وتمثل المشاريع غير التقليدية في مجال الطاقة فرصة لزيادة الإنتاج، وتأمين حاجة البلاد من الطاقة.

رابعًا:- **الأيدي العاملة:** تمثل الأيدي العاملة أهم متطلبات الصناعة؛ ويوجد فائض في عرض العمالة كما سبق الإشارة في الشكل رقم ٢ حيث يبلغ معدل البطالة بمصر حسب إحصائيات ٢٠١٨م نحو نحو ١٢% وبالتالي لا توجد مشكلة في الأيدي العالمة.

خامسًا- التكنولوجيا المحلية: تُعد التكنولوجيا والابتكارات من أهم وسائل التنمية الصناعية، وهذه المنتجات يطلق عليها إصطلاحًا حقوق الملكية الفكرية، التي يتم إنتاجها. وخير دليل لقياس الوضع الحالي؛ هو معرفة حجم إنتاج حقوق الملكية الفكرية، وذلك من خلال مؤشر الصادرات

---

[١٥] - خطة عمل قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة لخفض الإنبعاثات، استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر عام ٢٠٣٠م، وزراة الكهرباء، نوفمبر ٢٠١٧م، صـ: ١١.

[١٦] - وزارة الكهرباء المصرية.

[١٧] - التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، الطويت، ٢٠١٧م، مرجع سابق، صـ: ٢٤- ٦٤- ٢٠- ٢٢

المعرفية لمصر؛ ويمكن أن تضح الصورة بعقد مقارنة بين مصر وإسرائيل؛ وذلك لتحديد حجم الفجوة المعرفية بين البلدين، أو بين مصر والعالم. ويمكن توضيح ذلك حسب الشكل البياني التالي:

الشكل رقم:٥

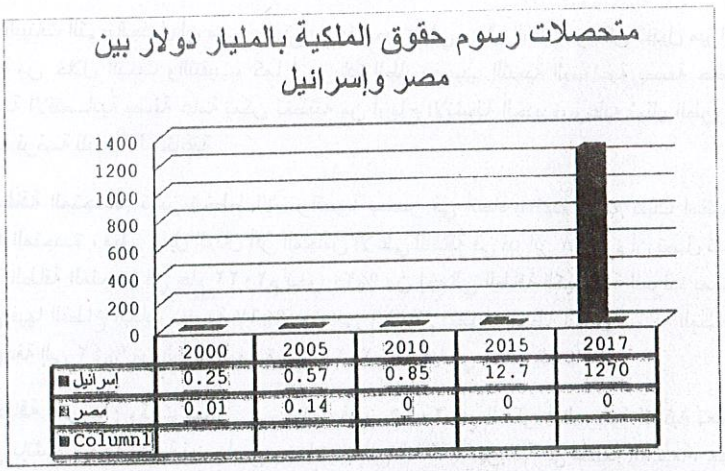

المصدر من إعداد الباحث: اعتمادًا على بيانات البنك الدولي

يشير الرسم البياني السابق مدي اتساع الفجوة بين مصر وإسرائيل، ففي عام ٢٠٠٠ كانت صادرات مصر من بيع حقوق الملكية نحو ٨٠ مليون دولار مقابل ٢٥٠ مليون لصالح إسرائيل، وبعد عام ٢٠٠٥ كانت صادرات الإبتكار المصرية المباعة للخارج = صفر، في حين تنمو نسب الصادرات الإسرائيلية بسرعة فائقة، حيث بلغت في عام ٢٠١٧ نحو ١٢.٧ مليار دولار، وهذا يفسر سبب التفوق الإقليمي لإسرائيل على مصر وكل العرب.

وقد يرجع السبب إلى ضعف عملية إنتاج حقوق الملكية الفكرية بمصر إلى أن الإنتاج الصناعي بها أنما يتم تحت مظلة بعض الشركات متعددة الجنسيات، وأن تطوير هذه المنتجات يخضع للبحوث الأجنبية، وبالتالي تتسع الفجوة بين الصناعة المصرية ومخرجات التعليم والمراكز البحثية الوطنية، لأن المجال الحيوي لنمو هذه المخرجات مغلق بسبب تبعية الإنتاج المحلي بالحقل الصناعي للدول الكبرى، وبالتالي يصبح تطبيق الأفكار وبراءات الإختراع المحلية في معادلة صفرية، كما أن ما يطبق منها يأتي في معظمه كمنتجات فردية لفنيين مصريين، تصبح لاحقًا ملك الشركة الأم بالخارج.

سادسًا:- السوق: السوق ببساطة هو مكان يلتقي فيه البائع والمشتري لتبادل السلع والخدمات، والفرصة القائمة أمام المنتجات الصناعية بمصر سوق محلى ودولي بالجوار الإقليمي يحتاج إلى سلة متنوعة من المنتجات لإشباع الحاجات الصناعية المتنوعة، ومن اهم مزايا السوق المصري ما يلي:

١ - سهولة النقل: تتميز السوق المصرية باتصالها ببعضها البعض، وهذا يسهم في سهولة تدفق ونقل البضائع من اماكن الإنتاج غلى المستهلك وذلك عبر طريقتين:

أ- شبكة موصلات الداخلية: تمتلك مصر عنصراً هامًا من مكونات عناصر المزيج التسويقي، وهو المكان الامثل بما يجعل عملية النقل هامة للغاية في تذفق المنتج داخل الأسواق، فشبكة الطرق، والمواصلات تغطي أرجاء الجمهورية، وهذا يساعد في عمليات نقل المنتجات الصناعية من المصانع إلى مناطق الاستهلاك بسهولة "فعلى سبيل المثال بلغت أطوال الطرق الجاهزة نحو ٤٦,٩ ألف كم حتى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦م. هذا بخلاف التوسعات الكبيرة التي تمت بتشغيل الطريق الدولي وغيرها من طرق. هذا بخلاف السكك الحديدية، والنقل النهري ففي حال تطويره، سوف يوفر شبكة داخلية تقدر بنحو ٣٥ ألف كم، أو بعضها، ويأتي النقل البحري على درجة قصوى من الأهمية حيث يوجد في مصر ٦٠ ميناءًا بحرياً منها ١٥ ميناءًا تجاريًا ، و٤٥ ميناءًا تخصصياً (منها ١١ للسياحة ، و١٤ للبترول ، و٩ موانئ للتعدين ، و٨ للصيد ، و٣ سقالات) هذ بخلاف حركة النقل الجوي".[١٨]

ب- **الطرق الدولية:** وتتميز الطرق البرية السريعة علي الصعيد الدولي باتصالها بالمحيط الإقليمي، هذا بخلاف النقل البحري عبر خطوط الملاحة الدولية.

٢- **الترويج:** تمتلك مصر إمكانيات عنصر الترويج من خلال الفضائيات، والصحف، والإنترنت.

٣- **السعر :** يمثل السعر المنخفض في تكاليف الإنتاج ميزة نسبية لأي منتج صناعي، وهناك عوامل كثيرة تضمن تقديم منتجات بأسعار منافسة وذلك بسبب إنخفاض تكاليف الإنتاج بمصر عن الدول الغربية والمتقدمة، ولكن يبقى سعر في المنتجات الصينية ودول النمور الأسيوية عاملا مؤثرًا بالسلب على الصناعة، ويمكن تلاشي ذلك عبر مراجعة التكاليف والإنتاجية وحماية السوق المصري لفترة محدودة من شراسة المنافسة.

٤- **الجودة:** ينبغي عند تطبيق إستراتيجية دعم الصناعة التركيز على عنصر الجودة، بكافة الطرق، فالبداية يجب أن تكون عبر زيادة إنتاج المؤسسات الصناعية القائمة والتي تنتج سلع ذات مواصفات عالية، ثم تخطيط عمليات الإحلال والتجديد للمؤسات القائمة والجديدة على أن تكون باحدث تكنولوجيا مستخدمة.

٥- **دور القوة البشرية في نجاح الصناعة:** فكما تمثل الزيادة السكانية عقبة تلتهم عوائد التنمية، فأنه أيضًا تمثل قوى استهلاكية كبيرة تسمح بالإنتاج الصناعي طبقًا لآليات الحجم الكبير، وهذا النوع من الإنتاج يدعم قدرة المؤسسات الصناعية على زيادة الجودة وخفض الأسعار؛ بما ينعكس بالإيجاب على المنافسة في ظل الأسواق المفتوحة، ويمكن عرض ذلك عبر أمرين:

- **الأول:** القوة الشرائية للسوق المصري بالنسبة للمنتجات الصناعية ، وخاصة المستوردة، فحسب الجدول رقم ٢ بلغت الواردات الصناعية بكل درجاتها نحو ٥٦٩,٨ مليار جنيه، وهذه القوة الشرائية يمكن أن تضمن تصريف الصناعة المصرية الجديدة ذات الجودة العالية.
- **الثاني:** وهو نمو الاستهلاك المقترن بزيادة الدخل بسبب رفع معدلات التنمية ككل، فمن المتوقع أن تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم تمدد ونمو الصناعة، كذلك

[١٨] - د/ نسرين لحام وآخرين ، نحو الاستغلال الأمثل لموقع مصر ، مجلس الوزراء ، القاهرة ، يونيه ٢٠٠٨ م.

زيادة الإدخار، ما يرتبط به من نمو الاستثمارات الجديدة أو التوسعات القائمة، ويمكن توضيح الدور الإيجابي للقوي البشرية بالعرض التالي:

الشكل رقم ٦: النمو السكاني مصر

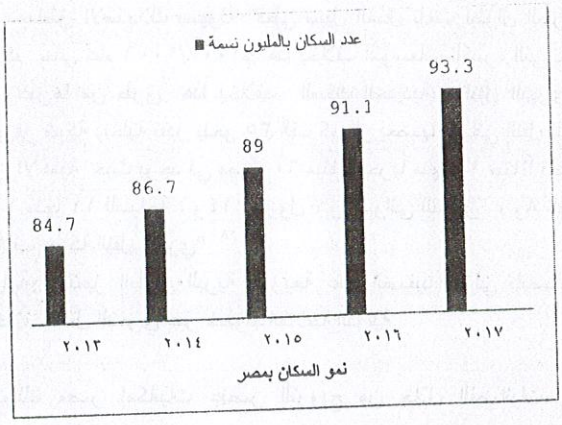

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على تقرير وزارة المالية ديسمبر ٢٠١٨م

يشير الشكل السابق إلى استمرار الزيادة السكانية بصفة مطردة، فقد ارتفع عدد السكان من ٨٤.٧ مليون نسمة عام ٢٠١٣م إلى ٩٣.٣ عام ٢٠١٧م، ومازال هذا النمو مستمر بمعدل يقدر بنحو ٢.٤% سنويا، وهذا يؤكد أن الطلب سوف يزداد على المنتجات الصناعية لتلبية الحاجات البشرية من السلع تامة الصنع، وهذا يدعم فرصة تصريف المنتجات الصناعية حال التوسع فيها.

ولكن لا يمكن إغفال أن هذه الزيادة السكانية إذا لم تقترن بتحقيق معدلات تنمية مرتفعة؛ فأنها سوف ترفع حجم المعاناة، وتزيد من حدة المشكلة الاقتصادية بمصر.

المحور الثالث: أهم المعوقات التي تواجه الصناعة التحويلية بمصر.

أولا - المشاكل التي تواجه الصناعة : تعاني الصناعة من العديد من المشاكل وبالتالي يجب الإشارة إلى هذه العقبات حتى يتم تذليلها لضمان نجاح فكرة التنمية الصناعية، ومن هذه المشاكل ما يلي:

١- المشاكل التسويقية: كمثال على هذه المشاكل والتي تعرقل التسويق أن الصناعة تعاني من عدم القدرة على التمدد بالأسواق، ولذلك توقفت مئات المصانع عن العمل؛ وهو ما أدي إلي تشريد الآلاف من العمالة، وإفلاس المئات من رجال "فعلى سبيل المثال بسبب المشاكل التسويقية بمدينة برج العرب الجديدة بلغ عدد المصانع المغلقة ١٠٧ منشآت صناعية، وفي مدينة العاشر

من رمضان تم إغلاق ١٠٥ منشآت صناعية، وفي مدينة ٦ أكتوبر تم إغلاق ٢٨ منشأة صناعية، وذلك فقط حتى عام ٢٠٠٩"م.[١٩] ويرجع السبب في ذلك إلى عدم مراعاة مكونات المزيج التسويقي الذي يتمثل في عناصره الأربعة السابقة، جودة المنتج، وعدالة السعر، والترويج، والنقل، وإن كان كل من الترويج، والنقل لن يستطيعا حل المشكلة ، فبدون السعر، والجودة لا يمكن الترويج لمنتج لا يتمتع بالجودة أو مرتفع السعر.

٢- **مشكلة الإغراق:** يعد الإغراق من أعتي المشاكل التي تواجه الصناعة المصرية في عقر دارها، فالإغراق وفقاً للمفاهيم الاقتصادية، أن السلع تعتبر مغرقة إذا كان سعر تصديرها إلى السوق المحلي، وهو السعر الذي يدفعه المستورد في السلعة المستوردة بعد إجراء كافة التسويات أقل من قيمتها العادية في البلد المصدر إليه بعد إجراء كافة التسويات.

وتعاني الأسواق المصرية من الكثير من السلع المغرقة، وخاصة الصينية. "ويضرب الإغراق بعض المجالات التالية: الصناعات الهندسية، والمعدنية، والكيماوية، ومواد البناء، والنسيجية هي أكثر الصناعات عرضة للإغراق، وامتد الإغراق نحو صناعة إطارات السيارات، وصناعة لفائف الصاج، وأدوات المائدة من البورسلين، وورق الحائط الكواليف ،والأقلام الرصاص، وأقلام التلوين، زيت dop ،محركات السوست، واللمبات العادية، والفلورست، وتعد الصين من أكبر الدول التي تغرق السوق المصري؛ فمن بين ٢٨ قضية رفعت في هذا الأمر كان نصيب الصين منها ١٥ قضية "[٢٠]، ومازال الإغراق يهدد الصناعة التحويلية بالتوقف، أو الانهيار.

٣ - **الفساد:** "تشير بعض الدراسات أن عناصر التكوين الرأسمالي ارتفعت في بلدان العالم الثالث ما بين ٢٠% إلى ٥٠% بسبب الفساد"[٢١] وبالتالي لا يمكن للفاسدين الدخول في نشاط صناعي حقيقي إلا لغسيل الأموال وغالبًا لا يعول عليهم في بناء الاقتصاد القومي، كذلك صور الفساد الأخرى.

د - **الاحتكار:** يشكل الاحتكار الضار سببًا في رفع أسعار السلع الصناعية التي يتم إنتاجها، وهذا الانحراف عن المعايير الاقتصادية يضر بعناصر المزيج التسويقي المتمثل في السعر.

ثانيا : بعض الصناعات التي يمكن التوسع فيها: توجد الكثير من الصناعات التي يمكن من خلالها رفع معدلات التنمية الصناعية بمصر منها ما يلي:

١- **السلع المعمرة والنصف المعمرة، والاستهلاكية: حيث** هذه السلعة فرصة طيبة للتوسع، أو الإحلال والتجديد للأنشطة القائمة في كل من مجالات: الأجهزة الكهربائية كالثلاجات، وأجهزة التلفزيون،والغسالات بكافة أنواعها، وغيرها من الأجهزة المنزلية، والسلع نصف المعمرة والسلع الاستهلاكية، وصناعة المستحضرات الصيدلانية ومستحضرات التجميل، والصناعة الكيماوية، وحسب الجدول رقم ٢ فإن واردات مصر منها في عام ٢٠١٨م نحو ٤٩ مليار

---

[١٩] - بيان المنشآت الصناعية المتوقفة بالمدن الجديدة ٢٠٠٩ عام .www.ida.gov.eg

[٢٠] - بيت الصناعة ، اتحاد الصناعات المصرية ، نشرة غير دورية ، العدد ٣ ديسمبر ٢٠٠٩ م.

[٢١] - حسن محمود حسن ، دراسة تحليلية في أسباب الفساد قبل ٢٥ يناير ، مركز العقد الاجتماعي ، القاهرة ، ٢٠١١ رئاسة مجلس الوزراء ، ٢٠١٢م.

٣- **السلع الرأسمالية:** وهي خطوط الإنتاج بالمصانع التي تعمل بالسوق المصري، وقد بلغت السلع الرأسمالية المستوردة عام ٢٠١٦م فقط نحو ٦٠.٨٧٥ مليار جنيه، وبالتالي توجد إمكانية للتوسع في هذا المجال.

الخلاصة: حسب الجدول رقم ٢ ، حيث بلغت الواردات من الخامات والسلع تامة الصنع ونصف المصنعة في عام ٢٠١٦م نحو ٥٦٩.٨ مليار جنيه، والسؤال كم يمكن تصنيعه من هذه الواردات بمصر؟

السلع التي يمكن تصنيعها بمصر بشكل سريع = إجمالي الواردات السلعية – (المستلزمات الأولية + الطاقة + سلع رأسمالية عدا معدات النقل)

= ٥٦٩.٨ – (٢٨.٠١٥ +٧٠.١٣٧+ ٦٠.٨٧٥) =٤١٠.٨ مليار جنيه

وهذه يعني أن قيمة الوادات القابلة للتصنيع بمصر حسب بيانات عام ٢٠١٦ تساوي ٤١٠.٨ مليار جنيه، توازي نحو ١٥.٤% من الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج لنفس العام، والذي قدر بذات العام بنحو ٢٦٧٤ مليار جنيه. أما المستلزمات الأولية ، والطاقة ، والسلع الرأسمالية عدا معدات النقل تحتاج خطط طويلة الأجل، وحتي يتم الحد من الواردات السلعية يجب رفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي إلى ٣٢.١% .

النتائج والتوصيات:

١- **النتائج:** في ضوء التحليل الإحصائي لإجابات البحث واختبار الفروض محل الدراسة خلص الباحث إلى النتائج التالية:

أ. من خلال إجابة الدراسة تبين وجود علاقة إيجابية ذات ارتباط معنوي موجب بين نمو الصناعة التحويلية وبين حل مشاكل الاقتصاد المصري.
ب. تبين من التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية متعددة الإبعاد بين النمو الصناعي وبين مقومات الصناعة، وبين زيادة الناتج المحلي.
ج. أثبت التحليل الإحصائي عن وجود علاقة إيجابية بين التدرج في نمو الصناعة التحويلية وبين سد حاجة السوق المصري من السلع المتنوعة.

٢- **التوصيات:** تتطلب سياسة الحد من الواردات الصناعية، تصنيع السلع التي يتم استيرادها من الخارج، ولتوفير التمويل اللازم يجب ما يلي:

- **توفير التمويل المحلي:** لدعم رفع معدل النمو الصناعي، وفي حال تعثر ذلك، يتم وضع بعض الضوابط التي تضمن خفض الاستثمار العقاري بشكل مؤقت، بنسبة ٥% : ١٠% لصالح الصناعة التحويلية، حيث بلغ هذا الاستثمار نحو ٤٥١.٨ مليار جنيه عام ٢٠١٨م.
- **وضع خطة للتنمية الصناعية:** على أن تقوم هذه الخطة على البدء بالصناعات التي تناسب الإمكانيات المتاحة، والتدرج التكنولوجي في الإحلال والتجديد بالقواعد الصناعية القائمة؛ خلال خمس سنوات، لزيادة مساهمة الصناعة التحويلية بنحو ٣% سنويا بداية

من عام ٢٠٢٠؛ للوصول إلى معدل مساهمة إجمالي يبلغ نحو ٣٢.١% من حجم الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج عام ٢٠٢٥م.

قائمة المراجع:

١. البنك الدولي، رسوم حقوق الملكية الفكرية.
٢. التقرير المالى الشهرى- وزارة المالية المصرية، ديسمبر ٢٠١٨م.
٣. التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، الكويت، ٢٠١٧م
٤. بيان المنشآت الصناعية المتوقفة بالمدن الجديدة ٢٠٠٩ عام . www.ida.gov.eg
٥. بيت الصناعة ، اتحاد الصناعات المصرية ، نشرة غير دورية ، العدد ٣ ديسمبر ٢٠٠٩ م.
٦. تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠١١م .
٧. حسن محمود حسن ، دراسة تحليلة في أسباب الفساد قبل ٢٥ يناير ، مركز العقد الاجتماعي ، القاهرة ، ٢٠١١ رئاسة مجلس الوزراء ، ٢٠١٢م.
٨. خطة عمل قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة لخفض الإنبعاثات، استراتجية التنمية المستدامة رؤية مصر عام ٢٠٣٠م، وزراة الكهرباء، نوفمبر ٢٠١٧م
٩. رشا التناوي ، المنسوجات والملابس الجاهزة ، الهيئة العامة للاستثمار ، القاهرة ٢٠٠٧م.
١٠. رشاد كامل ، طلعت حرب ضمير وطني ، الهيئة العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٩٩م.
١١. نسرين لحام وآخرين ، نحو الاستغلال الأمثل لموقع مصر ، مجلس الوزراء ، القاهرة ، يونيه ٢٠٠٨ م.
١٢. نفيسة سيد أبو السعود وأخرون، الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٧٦، القاهرة، عدد يوليو ٢٠١٧م.
١٣. نقابة الغزل والنسيج وصناعة الملابس، اتحاد عمال نقابات مصر www.etuf-egypt.org
١٤. هيئة التنمية الصناعية ، بيان الهيئة العامة للرقابة على الصادرات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١ www.ida.gov.eg

المراجع الأجنبية:

Kimberly Amadeo (14-7-2017), "Manufacturing Jobs: Examples, Types and Changes" ،the balance, Retrieved 15-7-2017. Edited.